يقولان ويعطيان هذا العمل وهو الرفع للاسم
والنصب للخبر اذا قلت هذا يقتضي ان لات
وان لا يعملان الا في النكرات كما لا عطائهما عملا
قلت وهو كذلك بالنسبة للات دون ان
فليس عملها خاصا بالنكرة بل تعمل فيها وفي المعرفة
كما سيأتي في الشرح وان لات لا تعمل الا في الحين اي
في لفظه او مادته على الخلاف الآتي ولا يذكر معها
الاسم والخبر معا بل احدهما لكون الكثير حذف
الاسم وابقاء الخبر منها دون العكس كما اشار لذلك
المصنف بقوله وحذف ذي الرفع اي صاحب الرفع
وهو الاسم فشا وكثر والعكس قل اي وهو حذف
الخبر وابقاء الاسم تقدم اي في كلام المصنف
الحروف العاملة عمل ليس اربعة اي وهي ما ولا ولات
وان التي اشار لها في الترجمة بقوله فصل في ما
ولا ولات وان المشبهات بليس وتقدم الكلام
على ما اي من حيث انه يشترط لعملها اعمالا ليس عند
من اعملها وهم الحجازيون شروط ستة اذا لا تقع
بعدها ان النافية وان لا ينقض نفي خبرها وان
لا يتقدم خبرها على اسمها وان لا يتقدم معمول خبرها
الاسم وهو غير ظرف وجار ومجرور وان لا تتكرر
ما عملت فيه وان يبدل من خبرها موجب اي وضد

حيث

حيث انها اعملت عندهم لشبهها بليس في انها لنفي الحال
عند الاطلاق وغير ذلك مما تقدم توضيحه عند
التكلم عليها وذكرها هنا اي في هذه البيتين الثلاثة
الباقية وهي لا ولات وان آما لا اي انافية وقول
المذهب اهل الحجاز اي الذي عندهم مثل ما
النافية المتقدمة لانها عندبني تميم كذلك اي مثلا
في الاعمال كما اشار الشارح لذلك بقوله وبذهب تميم
الخ الا بشروط ثلاثة اي ويزاد عليها ان
لا يليها معمول خبرها وهو غير ظرف وجار ومجرور
وهذه الشروط الاربعة جارية في لات وان ايضا
ما عدا الشرط الاول من الثلاثة التي ذكرها انفا بالنسبة
لان لانه لا يشترط في جانبا ان يكون معمولها نكرتين
والحاصل ان لا يشترط في عملها هذه الشروط
الاربعة وان النافية يشترط في عملها الثلاثة الاخيرة
منها واما لات فيشترط في عملها هذه الاربعة ويزاد
عليها شرطان وهما انه لا بد من حذف احد معموليها
اما الاسم وهو الكثير او الخبر وهو قليل ولا بد من
كون معمولها خاصا بأحد الزمانين فلا تعمل في غيره
فالجملة ستة تكررت ووجهه لانها اما لنفي
الجنس او الوحدة وكل منهما يناسبه التنكير لا التعريف
فاذا قلت لا رجل افضل منك كان المعنى لا جنس

قوله هو

قوله هو

انافية هو